GEGN.2/2019/78

14 February 2019
Arabic
Original: English

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية
دورة عام ٢٠١٩
نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
توحيد الأسماء الجغرافية على الصعيدين الوطني والدولي: جمع الأسماء والمعالجة من قبل المكاتب والسلطات الوطنية والمعالم التي تتجاوز نطاق السيادة والتعاون الدولي

مشروع لنيل درجة الدكتوراه عن توحيد الأسماء الجغرافية في النرويج على الصعيد الوطني

موجز**

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ظلت البحوث المعنية بتوحيد الأسماء الجغرافية تُجرى في إطار مشروع لمنح درجة الدكتوراه يموله مجلس البحوث في النرويج من خلال نظامه الخاص بدرجة الدكتوراة في القطاع العام. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لدرجة الدكتوراه في القطاع العام في إنتاج معارف جديدة في مجالات تعد الحاجة فيها إلى المعرفة والابتكار كبيرة مع زيادة التعاون بين القطاع العام والأوساط الأكاديمية. والعنوان المقترح للأطروحة هو *تسييس توحيد أسماء المواقع الجغرافية: نحو نهج نظري جديد للسياسة الكمية العددية في توحيد الأسماء الجغرافية*. وهذا المشروع، الذي يُتوقع أن يكتمل في الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢، يجري الاضطلاع به بالتعاون مع شعبة التخطيط الحضري والإقليمي التابعة للجامعة النرويجية لعلوم الحياة.

ويتابع مجلس اللغات، باعتباره الهيئة الاستشارية الحكومية المعنية بالمسائل اللغوية، السياسة اللغوية الرسمية المسندة إلى وزارة الثقافة. وفي النرويج، يعد توحيد الأسماء الجغرافية على الصعيد الوطني

* GEGN.2/2019/1.

** أعدت التقرير الكامل إنغفيل نوردلاند، كبيرة مستشارين، بمجلس اللغة في النرويج. وسيتاح التقرير في الموقع https://unstats.un.org/unsd/geoinfo/UNGEGN/1 st_session_UNGEGN.html، باللغة التي قدم بها فقط، بوصفه الوثيقة GEGN.2/2019/78/CRP.78.

الرجاء إعادة استعمال الورق

جزءا لا يتجزأ من السياسة اللغوية، بل ينظمه القانون. والغرض العام لقانون أسماء الأماكن النرويجي لعام ١٩٩٠ هو حماية الأسماء الجغرافية باعتبارها جزءا من التراث الثقافي للبلد. ويهدف القانون إلى تحقيق التوازن بين التنوع في اللهجات، و قواعد التهجئة الرسمية، وأصول الأسماء، وأساليب التهجئة التقليدية، والاستخدام المحلي، والرغبات المحلية، وتأثير قوى السوق. بيد أن المبادئ المختلفة لتوحيد الأسماء كثيرا ما تتعارض، مما يؤدي إلى خلافات وحوار عام وتنقيحات متكررة للقانون. وفي الوقت نفسه، فإن الخبرة الفنية في مجال علم الأسماء اللازمة لممارسة القانون وتنفيذه آخذة في التناقص.

وتُحدِث صياغة مشكلة السياسات على مستوى معين (كمستوى الجغرافيا أو الولاية القضائية أو النطاق الزمني أو اللغة) أثرا من حيث قدرات الحوكمة، والإدماج/الإقصاء، والمصالح، والسلطة، والمسؤوليات لدى الجهات الفاعلة. وتعكف وزارة الشؤون الثقافية حاليا على إضفاء الطابع الديمقراطي على سياسات توحيد الأسماء الجغرافية ضمن مفهوم الحكم الذاتي للبلديات، مما يشير إلى أن الأسماء الجغرافية ينبغي إلى حد كبير أن تُوحّد بحسب الاستخدام المحلي المنطوق والمكتوب والرغبات المحلية. ومع ذلك، فكثيرا ما يتعارض الاستخدام المحلي مع التوصيات اللغوية، مما يشير إلى أنه لا توجد حقيقة لا جدال عليها بشأن الكيفية التي يمكن أن تحل بها مشكلة السياسات المتعلقة بالأسماء الجغرافية.

ومن خلال دراسة حالة إفرادية نوعية للقانون وتاريخه، يستكشف مشروع الدكتوراة البحثي الكيفية التي يمكن بها للجهات الفاعلة في مجال السياسات أن تجري مناورات فيما بين المستويات المختلفة من أجل إضفاء الشرعية على معيار ما دون آخر (ومن ثم الأخذ بطريقة تنظيم ما على حساب طرائق أخرى). وتتألف البيانات التجريبية لهذا المشروع البحثي من نصوص السياسات، مستكملة بمقابلات شبه منظمة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياسات ومراقبة المشاركين في العمل المتعلق بالسياسات. والأداة التحليلية التي استخدمت لتحليل البيانات هي تحليل السياسات بمنهج ما بعد البنيوية استنادا إلى مفاهيم من قبيل السلطة، والمعرفة، والخطاب، وعلم الأنساب، وأسلوب الحكم. ومن أجل جعل مجلس اللغة في النرويج أكثر استعدادا لتقرير السياسات في المستقبل في إطار هذا الميدان السياساتي، يتمثل الهدف العام للمشروع في التوصل إلى فهم أفضل لصراعات الخطاب والمسوغات السياسية التي ينطوي عليها توحيد أسماء المواقع الجغرافية في النرويج.